



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



Measurement and Analysis of Financial Flexibility Indicators for the period from (2016-2023): An Analytical Study of a number of Iraqi Private Banks

Mahran. M. Khattab*, Jamal Hadash Mohammed

College of Administration and Economic/Tikrit University

Keywords:

Financial flexibility, liquidity, profitability, leverage, cash holdings, financial analysis.

ARTICLE INFO

Article history:

Received	20 Aug. 2025
Received in revised form	02 Sep. 2025
Accepted	07 Sep. 2025
Available online	30 Sep. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Mahran. M. Khattab

College of Administration and
Economic/Tikrit University



Abstract: This study aims to measure and analyze financial flexibility indicators for the period (2016-2023) through an analytical study of a number of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange. By analyzing the indicators (liquidity, profitability, leverage, and cash holdings) in order to provide a clear vision about its financial performance and its level of resilience in the face of economic challenges. The study community consisted of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange,

while the study sample consisted of (10) banks in order to enable the study to disseminate the results reliably. The study also adopted the quantitative financial analysis methodology using financial analysis tools, especially the financial ratios extracted from the annual financial statements of banks during the study period.

The most important findings of the study indicate that there is a significant disparity in financial flexibility indicators between the banks studied, as some banks showed a high ability to maintain good levels of liquidity and profitability, while others suffered from sharp fluctuations in performance, especially in leverage indicators and cash holdings. The study also recommends the need to strengthen liquidity management through the development of advanced asset and liability management systems with more attention to the financial planning and forecasting processes of banks.

قياس وتحليل مؤشرات المرونة المالية للفترة من (2016-2023): دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة

جمال هداش محمد

مهران محمود خطاب

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل مؤشرات المرونة المالية لفترة (2016 – 2023) من خلال دراسة تحليلية لعدد من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. عبر تحليل مؤشرات (السيولة، الربحية، الرافعة المالية، والحيازات النقدية) وذلك بهدف تقديم رؤية واضحة حول أدائها المالي ومستوى مرونتها في مواجهة التحديات الاقتصادية.

تكون مجتمع البحث من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في حين تكونت عينة البحث من (10) مصرف بهدف تمكين البحث من تعميم النتائج بشكل موثوق. كما اعتمدت البحث المنهج التحليل المالي الكمي باستخدام أدوات التحليل المالي وخاصة النسب المالية التي تم استخراجها من القوائم المالية السنوية للمصارف خلال فترة البحث.

أهم النتائج التي توصل إليها البحث تشير إلى وجود تفاوت ملحوظ في مؤشرات المرونة المالية بين المصارف المبحوثة إذ أظهرت بعض المصارف قدرة عالية على الحفاظ على مستويات جيدة من السيولة والربحية، في حين عانت أخرى من تقلبات حادة في الأداء خاصة في مؤشرات الرافعة المالية والحيازات النقدية. كما يوصي البحث على ضرورة تعزيز إدارة السيولة من خلال تطوير نظم متقدمة لإدارة الموجودات والمطلوبات مع إيلاء المزيد من العناية فيما يتعلق بعمليات التخطيط والتنبؤ المالي للمصارف.

الكلمات المفتاحية: المرونة المالية، السيولة، الربحية، الرافعة المالية، الحيازات النقدية.

المقدمة

يعد القطاع المصرفي أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد حديث إذ يلعب دوراً محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي وتحفيز النمو ودعم الاستقرار المالي. وفي ظل الظروف الاقتصادية المتقلبة التي تمر بها العديد من الدول لا سيما الدول النامية مثل العراق تبرز أهمية المرونة المالية للمصارف كعامل حاسم في قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية المستجدة.

وفي هذا السياق تعد المرونة المالية إحدى المؤشرات الجوهرية التي تعكس قدرة المصارف على مواجهة الصدمات والمتغيرات غير المتوقعة إذ ترتبط بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية ومواصلة أنشطته التشغيلية بكفاءة عالية دون التعرض لمخاطر الإفلاس أو التعثر. كما لوحظ من خلال المتابعة للتقارير الصادرة عن المصارف العراقية ازدياد التحديات التي تواجهها لا سيما فيما يخص إدارة السيولة والالتزام بمعايير الدولية الخاصة بالمرونة المالية وكفاية رأس المال.

وفي هذا الصدد تشهد المصارف العراقية الخاصة التي تعد جزءاً مهماً من بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي تحديات متعددة تشمل تقلبات اقتصادية، تغييرات تنظيمية، وضغوط سيولة، مما يؤثر على أدائها المالي لذلك يصبح من الضروري قياس وتحليل مؤشرات المرونة المالية لهذه المصارف لفهم مدى قدرتها على التكيف وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع وحاجة المصارف العراقية إلى أدوات تحليلية تعزز من قدرتها على مواجهة التحديات المالية والاقتصادية جاءت هذه البحث لقياس وتحليل مستوى المرونة المالية لعدد من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، بهدف تحديد مدى التبان في مستويات المرونة المالية من أجل اقتراح التوصيات المناسبة التي من شأنها دعم استقرارها المالي وضمان استدامة عملياتها في ظل بيئة مصرفية متغيرة ومعقدة.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تواجه المصارف العراقية الخاصة العديد من التحديات الاقتصادية والمالية نتيجة لتقلبات البيئة الاقتصادية الكلية مثل (التضخم والانكماش الاقتصادي، وتقلب أسعار الصرف، وانخفاض أسعار النفط، وجائحة كورونا)، وغيرها من الأزمات التي انعكست بشكل مباشر على كفاءتها واستقرارها المالي. وفي ظل هذه الظروف أصبحت الحاجة ماسة إلى تعزيز قدرة المصارف على مواجهة الأزمات والتكيف معها وهو ما يُعرف بـ "المرونة المالية". ورغم الجهود التي تبذلها هذه المصارف للحفاظ على استقرارها المالي إلا أن مستوى المرونة المالية فيها ما زال موضع سؤال خصوصاً في ظل غياب دراسات تحليلية كافية تتناول تطور هذه المؤشرات خلال الفترات التي شهدت اضطرابات اقتصادية. فضلاً عن أن نتائج الدراسات التي تناولت المرونة المالية مثل دراسة (الموسوي والخفاجي، 2018: 155) و(عبدالح و آخرون، 2024: 3) توصلت إلى نتيجة مفادها وجود انخفاض واضحة في مستويات المرونة المالية لدى المصارف العراقية.

ومن هنا تبرز مشكلة البحث في محاولة الكشف عن مدى تمتع المصارف العراقية الخاصة بالمرونة المالية الكافية خلال الفترة (2016-2023)، من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات المالية الأساسية التي تعكس قدرتها على التكيف مع الأزمات والصدمات. من خلال ذلك يمكن بلورة مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

❖ ما هي مستويات المرونة المالية للمصارف عينة البحث خلال الفترة (2016-2023)؟

ثانياً. أهمية البحث:

1. **الأهمية العلمية:** تتبع الأهمية العلمية لهذه البحث من تركيزها على موضوع المرونة المالية في القطاع المصرفي، وهو من الموضوعات الحيوية في الأدبيات المالية الحديثة، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية المتزايدة. وتعد البحث مساهمة علمية في إثراء المعرفة المالية من خلال تحليل مؤشرات المرونة المالية وتطورها في السياق العراقي خلال فترة مليئة بالمتغيرات الاقتصادية، كما إن هذه البحث تسد فجوة بحثية في الأدبيات المحلية من حيث ندرة الدراسات التي تناولت المرونة المالية في المصارف العراقية الخاصة ضمن هذا الإطار الزمني.

2. **الأهمية الميدانية:** تتمثل الأهمية التطبيقية لهذه البحث في قدرتها على توفير قاعدة معلومات ونتائج تحليلية يمكن أن يستفيد منها صناع القرار في المصارف العراقية الخاصة لتحسين قدرتهم على التعامل مع الصدمات المالية والاقتصادية. كما يمكن أن تساعد نتائج البحث في توجيه السياسات المصرفية نحو تعزيز الاستدامة المالية، وتدعيم ممارسات إدارة المخاطر، وتحسين كفاءة تخصيص رأس المال والسيولة. كذلك، تمثل هذه النتائج أداة مهمة للجهات الرقابية، مثل البنك المركزي العراقي، لاتخاذ قرارات قائمة على تحليل علمي لمستوى المرونة في المصارف.

ثالثاً. أهداف البحث:

1. قياس مستويات المرونة المالية في عدد من المصارف العراقية الخاصة خلال الفترة (2016-2023)، من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المعتمدة.
2. تحليل مؤشرات المرونة المالية (الرافعة المالية، الربحية، الحيازات النقدية، السيولة) في عدد من المصارف العراقية الخاصة خلال الفترة (2016-2023)،
رابعاً. منهجية البحث: تبنت البحث المنهج التحليلي الكمي القائم على معالجة البيانات المالية للمصارف عينة البحث خلال الفترة الممتدة من (2016-2023)، بالاعتماد على البيانات المنشورة في التقارير السنوية للمصارف وبورصة العراق للأوراق المالية إذ شمل مجتمع البحث المصارف الخاصة المدرجة في السوق فيما تكونت العينة من (10) مصارف تم اختيارها بطريقة عمدية لملاءمة متطلبات البحث وتوفير البيانات اللازمة.
كما تم تحليل البيانات بواسطة مجموعة من الأساليب والأدوات الإحصائية المناسبة من خلال استخدام برنامج (Excel) واستخراج (أعلى قيمة وأدنى قيمة والوسط الحسابي والانحراف المعياري) للمصارف عينة البحث.
خامساً. متغيرات البحث: تضمنت البحث متغير واحد (المرونة المالية) في محالة لقياسه من خلال دراسة بيانات مجموعة من المصارف العراقية العاملة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2016-2023) وقد تم قياس (المرونة المالية) من خلال المؤشرات الآتية: (الرافعة المالية، السيولة، الربحية، الحيازات النقدية) بالاعتماد على دراسة (عبد الحر وآخرون، 2024: 106) (Yanti et al., 2021: 317)، (Al-Slehat, 2017: 7). والجدول الآتي يمثل المؤشرات المالية المعتمدة في البحث.

جدول (1): المؤشرات المالية

المتغير	مؤشرات القياس	معادلة القياس	المصدر
المرونة المالية	الرافعة المالية	الديون حقوق المساهمين = الديون / حقوق المساهمين	(Dawood & Shili, 2023: 410)
	السيولة	التداول = الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة	(الحداد، 2010: 67).
	الربحية	العائد على الموجودات = صافي الربح / اجمالي الموجودات	(Dawood & Shili, 2023: 411)
	الحيازات النقدية	التدفق النقدي / اجمالي الموجودات	(الموسوي والخفاجي، 2020: 11).

خامساً. مجتمع وعينة البحث: تمثل مجتمع البحث بالقطاع المصرفي العراقي، أما عينة البحث فهي عينة قصدية مكونة من عشرة مصارف تجارية خاصة عاملة في القطاع المصرفي العراقي، نظراً لتوفر البيانات المطلوبة كافة عن هذه المصارف خلال مدة البحث. الجدول الآتي يمثل المصارف عينة البحث.

جدول (2): المصارف عينة البحث

ت	اسم المصرف	الرمز	تاريخ التأسيس	تاريخ الادراج	رأس مال المصرف
1	مصرف بغداد	BBOB	1992	2004	250,000,000
2	مصرف التجاري العراقي	BCOI	1992	2004	250,000,000
3	مصرف الشرق الاوسط	BIME	1993	2004	250,000,000
4	مصرف الاستثمار العراقي	BIBI	1993	2004	250,000,000
5	مصرف المتحد للاستثمار	BUND	1994	2009	300,000,000
6	المصرف الاهلي العراقي	BNOI	1995	2004	250,000,000
7	مصرف الائتمان العراقي	BROI	1998	2004	250,000,000
8	مصرف بابل التجاري	BGUC	1999	2004	250,000,000
9	مصرف الخليج التجاري	BSUC	2000	2004	300,000,000
10	مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	BMFI	2001	2005	252,000,000

اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير المصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (2016-2023).

سابعاً: حدود البحث:

1. **الحدود الزمانية:** شملت تحليل التقارير المالية للمصارف عينة البحث للفترة من (2016-2023) من خلال التقارير السنوية المنشورة لتلك المصارف على موقع الهيئة الرسمي.
2. **الحدود المكانية:** شملت اختيار المصارف التجارية الخاصة الآتية: (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان العراقي، مصرف بابل التجاري، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار).

المبحث الثاني: الاطار النظري البحث

المرونة المالية

أولاً. **مفهوم المرونة المالية:** تم طرح مفاهيم عديدة حول المرونة المالية كان من ضمنها من ذلك ما ذكره (Rapp & Urban, 2014: 32) بأن المرونة المالية ما هي إلا انعكاس لقدرة المصرف على الحصول على الموارد المالية من أجل ضمان رد فعل في الوقت المناسب على أي أحداث مستقبلية غير متوقعة في التدفق النقدي وتعظيم قيمة المصرف من خلال زيادة قدرته على إدارة الصدمات السلبية في الدخل وتجنب أي أزمة مالية والحصول على فوائد الصدمات الإيجابية للفرص الاستثمارية المتاحة بسهولة. في السياق نفسه أشار (Rahimi & Mosavi, 2016: 209) إلى أن المرونة المالية ما هي إلا انعكاس لقدرة المصرف على اتخاذ تدابير تصحيحية من أجل خفض زيادة المدفوعات النقدية المطلوبة على المقبوضات النقدية المتوقعة بسرعة.

بصورة عامة يرتبط مفهوم المرونة المالية ارتباطاً وثيقاً بهيكل رأس مال المصرف وقدرته على الوصول إلى التمويل المناسب عند الحاجة وفي الوقت المناسب (Huang & Mazouz, 2018: 452). وفي ظل هذا المفهوم الشامل للمرونة المالية تندرج غالبية المفاهيم الأخرى ومنها ما ذكره

(Liao et al., 2019: 234) من أن المرونة المالية تعني قدرة المصرف على تعديل هيكله المالي وعملياته استجابة للتغيرات في السوق أو بيئته الداخلية ويمكن أن يشمل ذلك القدرة على الوصول إلى تمويل إضافي أو إعادة تخصيص الموارد أو تعديل خطط الاستثمار حسب الحاجة. كما تشير المرونة المالية إلى قدرة المصرف في الحصول على الموارد المالية في الوقت المناسب من أجل منع أو الاستفادة من الأحداث غير المؤكدة واغتنام فرص الاستثمار القيمة وتعظيم تقييم المصرف (Zhang & Ekaterina, 2020: 13).

ثانياً. أهمية المرونة المالية: تعتمد المصارف على اتخاذ القرارات المالية بناءً على الظروف الاقتصادية الحالية للبلاد لمعالجة الأزمات المالية والاقتصادية العاجلة بشكل فعال قد يكون هذا تحدياً بسبب عدم اليقين والمعلومات والبيانات المتغيرة باستمرار وهذا يؤكد أهمية المرونة المالية في التعامل مع الضائقة والأزمات المالية التي يمكن أن يكون لها آثار سلبية على المراكز المالية للمصارف والمؤسسات المالية ومن الجدير بالذكر فإن غالبية المديرين الماليين يعدون المرونة المالية هي العامل الأكثر أهمية في قراراتهم المتعلقة بهيكل رأس المال (Dasgupta & Wu, 2023: 8)، تفقد المرونة المالية القرارات المتعلقة هيكل رأس المال وسياسة الدفع إذ يتم تحديد أهمية الحفاظ على المرونة المالية جزئياً من خلال بيئة أعمال المصرف وخاصة الضغوط التنافسية من المصارف المنافسة إذ في مواجهة ضغوط تنافسية أقوى فإن أي نقص في التدفق النقدي أو فرصة الاستثمار الضائعة قد يتسبب في خسارة المصرف للعملاء أو التخلف عن منافسيها وقد يؤدي ذلك إلى خسائر مستقبلية (Booth & Zhou, 2019: 382).

تجدر الإشارة إلى أن من أهم جوانب المرونة المالية بالنسبة للمصارف هي قدرتها على الاستجابة للأحداث غير المتوقعة أو تقلبات السوق على سبيل المثال خلال فترات الركود الاقتصادي أو فترات عدم اليقين قد تتمكن المصارف ذات المرونة المالية من تقليل النفقات أو تأخير الاستثمارات أو الوصول إلى تمويل إضافي لمواجهة العاصفة وهو ما يساعد المصارف في تجنب الحاجة إلى تدابير صارمة مثل تسريح العمال أو بيع الموجودات ومن ثم الوقوع في عواقب كبيرة على المدى الطويل (Gu & Ho, 2020: 191). كما إنه من الأهمية بمكان التأكيد على أن المرونة المالية تلعب دوراً محورياً في مساعدة المصارف على تجاوز الأزمات المالية التي تتعرض لها والعودة إلى وضعها السابق بعد انتهاء الأزمة. لذلك فهي شكل من أشكال القوة التي تتمتع بها المصارف في بيئتها الداخلية والخارجية

ثالثاً. مؤشرات قياس المرونة المالية:

1. **الرافعة المالية:** تشير الرافعة المالية إلى استخدام الديون لتمويل موجودات المصرف إذ تمتلك المصارف ذات الرافعة المالية العالية نسبة أكبر من الديون في هيكل رأس مالها مما قد يزيد من احتمالية تحقيق عوائد أعلى ومخاطر الخسائر. قد تكون الشركات ذات الرافعة المالية العالية قادرة على تحقيق عوائد أعلى على حقوق المساهمين لكنها تواجه أيضاً مخاطر أكبر للتخلف عن الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون لا سيما خلال فترات عدم اليقين الاقتصادي، الرافعة المالية بأبسط صورها تعني استخدام الأموال المقترضة (الدين) لتمويل شراء الموجودات مع توقع أن يكون الدخل أو ربح رأس المال من الموجود الجديد سيتجاوز تكلفة الاقتراض، كما تعني الرافعة المالية استخدام التكاليف الثابتة أو الدين في هيكل التمويل من أجل تعظيم العائد على حقوق المساهمين وبشكل عام فإن زيادة الرفع المالي يعني زيادة العائد والمخاطرة (حداد، 2018: 262). يتم تعريف الرافعة المالية

أيضاً على أنها "مزيج من أموال المالكين والدائنين وتعتبر عن نسبة الدين إلى مجموع الرافعة المالية لا يتم تعريفها على أنها" مزيج من أموال المالكين والدائنين بصورة اجمالية لذلك فهي تعبير عن نسبة الدين إلى مجموع الموجودات بمعنى أن الرافعة المالية تعني "درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أنشطتها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت (الوائلي، والزبيدي، 2019: 5). يتم قياس الرافعة المالية من خلال المؤشر الآتي:

- **نسبة مضاعف حق الملكية:** تمثل هذه النسبة أحد مقاييس الرفع المالي وتحدد هذه النسبة استخدام الموارد الإضافية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة العوائد المالية ويتم حسابها كنسبة بين اجمالي الموجودات إلى حق حقوق الملكية. كما يعد هذا المقياس من المؤشرات التي تقيس وتدعم مساهمة حقوق المساهمين في تمويل موجودات المؤسسات المالية إذ يعكس مضاعف حقوق المساهمين الرافعة المالية وسياسة التمويل وأي مصدر يعد من مصادر التمويل للمؤسسة، سواء كانت حقوق ملكية أو أموال للآخرين يتم حسابها وفقاً للمعادلة الآتية: (Dawood & Shili, 2023: 410).

$$\text{نسبة مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{اجمالي الموجودات}}{\text{حقوق المساهمين}}$$

2. **السيولة:** السيولة هي قدرة المصرف على بيع موجود معين في وقت قصير بالقرب من سعر السوق. أي أنه يشير إلى القدرة على تحويل الموجود إلى نقد بسرعة وبدون فقدان القيمة (Abdel, 2019:8)، تشير السيولة إلى قدرة الموجود على التحول إلى نقد بسرعة وبدون خسائر لأن الهدف من الاحتفاظ بالموجودات السائلة أو خلال فترة قصيرة هو الوفاء بالالتزامات المستحقة حالياً، تعد السيولة مفهوماً نسبياً يعبر عن العلاقة بين النقد والموجودات التي يسهل تحويلها إلى نقد بسرعة وبدون خسائر وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها. السيولة لها مفهومان: الأول هو المفهوم الكمي: يتم التعبير عنه بمقدار الموجودات التي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت قصير للوفاء بالالتزامات المستحقة والمستحقة للمصرف دون تأخير. والثاني هو المفهوم النقدي: يتم التعبير عنه بمقدار الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد فضلاً عن الأموال التي يتم الحصول عليها نتيجة لدفع التزامات العملاء وهذه النسبة لها العديد من المؤشرات التي تستخدم لقياسه (النعيمة والحوري، 2021: 211). منها:

- **نسبة التداول:** تستخدم هذه النسبة لقياس الموجودات المتداولة إلى اجمالي المطلوبات المتداولة إذ تشير زيادة هذه النسبة إلى ارتفاع مستوى السيولة ومن ثم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها المالية قصير الأجل (فارس، 2022: 103). من وجهة نظر المقرضين فإن زيادة هذه النسبة يخفف من درجة المخاطرة المرتبطة بديونهم ولكن وجهة نظر الإدارة فإن ارتفاع هذه النسبة إلى مستوى معين هو أمر غير ايجابي لأنه سيؤثر على الربحية بشكل سلبي (الحداد، 2010: 67).

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الموجودات المتداولة}}{\text{المطلوبات المتداولة}}$$

3. الربحية: تحلل الربحية القوة الإرادية للمصرف وقدرتها على تحقيق الأرباح من العمليات الأساسية وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للمصرف إذ تفحص قدرة المصرف على توليد الأرباح من مبيعاتها كما تعد من المقاييس الهامة لقياس فعالية سياسيات المصرف الاستثمارية والتمويلية والتشغيلية (حداد، 2010: 79). الربحية تشير إلى قدرة الشركات على استخدامهما الأموال والأصول الحالية لخلق التدفق النقدي للحصول على الأرباح. إنه مؤشر مهم لتقييم أداء الشركات وكان دائماً أحد أهم المؤشرات المالية لأصحاب (Cai & Wu, 2020: 21) كما تعمل الربحية على تقييم أداء الإدارة هو الأرباح المكتسبة على الموجودات المستخدمة. من خلال مقارنة الربح بالموجودات، يمكننا تقدير مدى تحقيق الأرباح عائداً مناسباً على رأس المال المستثمر من بين المؤشرات الأكثر استخداماً في قياس العائد على رأس المال المستثمر هو العائد على الاستثمار والعائد على حقوق (Zamfir & Ionescu, 2016: 80). ويتم قياس الربحية من خلال المؤشر الآتي:

- معدل العائد على حقوق المساهمين هو نسبة مالية تشير إلى مقدار الربح الذي حققته المصرف مقارنة بالمبلغ الإجمالي لحقوق المساهمين المستثمرة أو الموجودة في الميزانية العمومية. العائد على حقوق المساهمين هو ما يبحث عنه المساهمون مقابل استثماراتهم. من المرجح أن تكون الأعمال التجارية ذات العائد المرتفع على حقوق المساهمين قادرة على توليد النقد داخلياً. ومن ثم، كلما ارتفع العائد على حقوق المساهمين، أفضل من حيث تحقيق الأرباح. أن العائد على حقوق المساهمين هو نسبة صافي الدخل بعد الضرائب مقسومة على إجمالي رأس المال. وهو يمثل معدل العائد المكتسب على الأموال المستثمرة في البنك من قبل مساهميه. يعكس العائد على حقوق المساهمين مدى فعالية إدارة البنك في استخدام أموال المساهمين. ومن ثم، يمكن استنتاج البيان أعلاه أنه كلما كان العائد على حقوق المساهمين أفضل، زادت فعالية الإدارة في استخدام رأس مال المساهمين (Ongore & Kusa, 2013: 239)).

$$\text{العائد على حقوق المساهمين} = \text{صافي الربح قبل الضريبة} / \text{حقوق المساهمين}$$

4. الحيازات النقدية: الحيازات النقدية ضرورة حتمية تأخذها جميع المصارف في الاعتبار لأن النقد هو الموجود الأكثر مرونة لدى المصارف وإذ ما تم إدارته من دون مهارات وتخطيط يمكن أن يؤدي بالمصارف إلى الإفلاس، التدفق النقدي يعرف بأنه كشف مالي يسجل التدفقات النقدية للمصارف الداخل والخارج لفترة معينة وينقسم على أساس النشاط التشغيلي، كما إنه يوفر معلومات للأطراف الأخرى فيما يتعلق بالأنشطة المالية لغرض الوضع المالي والملائمة المالية فضلاً عن المرونة المالية للمصرف (الطائي والجبوري، 2017: 546).

تتكون الأرصدة النقدية للمصرف من أمواله في متناول اليد الودائع الجارية في المصرف، والاستثمارات قصيرة الأجل التي تهدف إلى الحصول على عائد أعلى من القيام بالودائع ولكن يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة إذا لزم الأمر قد تكون الأرصدة النقدية مفيدة بشكل خاص للمصارف التي تواجه احتكاً استثمارياً حقيقياً لأن الأرصدة النقدية هي قيمة محققة في وقت اتخاذ قرار الاستثمار للعام المقبل. من خلال القيام باستثمارات مع حيازات نقدية، يمكن للمصارف تجنب التكاليف المرتبطة بالاستثمار بناء على التدفقات النقدية غير المؤكدة (7: Slehat, 2019)، كما هذه النسبة تشير إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها المصرف والتي تتمثل بالنقدية في الصندوق والنقدية في

البنك المركزي والنقدية والأرصدة الموجودة في المصارف الأخرى فضلا عن المسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف لمواجهة التزاماته المالية وإن زيادة هذه النسبة تجعل المصرف قادر على زيادة التسهيلات الائتمانية لعملائه وكذلك خلق المزيد من الودائع والعكس صحيح. يتم قياس صافي التدفق النقدي من خلال المعادلة الآتية: (الموسوي والخفاجي، 2020: 11).

$$\frac{\text{التدفق النقدي}}{\text{اجمالي الموجودات}} = \text{الحيزات النقدية}$$

المبحث الثالث: الإطار الميداني للبحث

قياس وتحليل مؤشرات المرونة المالية.

1. **السيولة:** ويمكن توضيح نسبة السيولة من خلال قياس نسبة التداول للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية الممتدة (2016-2023) وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

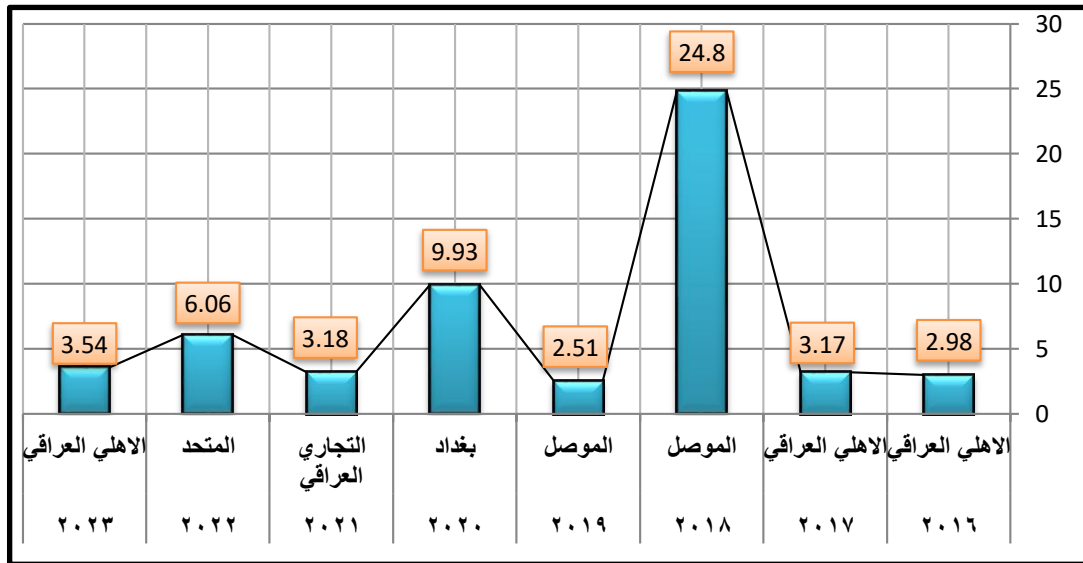
جدول (4): نسبة التداول للمصارف عينة البحث

SD	average	min	max	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	المصرف
0.47	2.85	1.98	3.54	3.54	3.1	3.18	1.98	2.51	2.76	2.73	2.98	التجاري العراقي
3.07	2.34	1.19	9.93	1.19	1.23	1.24	9.93	1.25	1.27	1.32	1.25	مصرف بغداد
0.14	1.47	1.31	1.74	1.59	1.5	1.74	1.44	1.42	1.31	1.33	1.45	الشرق الاوسط
0.27	1.93	1.37	2.23	2.23	2.07	1.83	1.37	1.77	2.1	2.05	2.05	الاستثمار العراقي
0.72	2.61	1.31	3.37	3.15	2.85	1.91	1.31	2.22	3.37	3.17	2.89	الاهلي العراقي
0.15	0.78	0.62	1.05	0.71	0.73	0.95	1.05	0.8	0.62	0.65	0.71	بابل
0.24	2.09	1.59	2.35	2.15	2.12	2.35	2.35	2.11	2.05	2.03	1.59	الخليج التجاري
8.01	5.04	1.47	24.8	1.62	1.47	1.47	2.68	2.51	24.8	2.92	2.81	الموصل
1.46	2.64	1.39	6.06	3.09	6.06	2.17	1.39	1.83	2.17	2.09	2.29	المتحد
0.55	2.81	2.28	3.95	3.13	3.95	2.7	2.31	2.28	2.68	2.94	2.47	الائتمان العراقي

اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير المصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (2016-2023).

تحليل النتائج: تشير نتائج جدول نسبة التداول لعينة المصارف إلى تفاوت ملحوظ في مستوى السيولة قصيرة الأجل بين المصارف خلال الفترة (2016-2023)، إذ تتراوح القيم بين حد أدنى بلغ (0.62) يعكس ضعف القدرة على تغطية الالتزامات الجارية وحد أعلى بلغ (9.93) وعموماً يظهر أن أغلب المصارف تحافظ على نسب تداول ضمن الحدود المقبولة نسبياً (1.5) مما يدل على توفر سيولة جيدة لكن بعض المصارف مثل بابل تسجل نسباً منخفضة بشكل متكرر ما قد يعكس ضغوطاً على ملاءتها المالية. كما إن الارتفاع الكبير في بعض السنوات لبعض المصارف قد يشير إلى سوء استثمار الفائض النقدي وعدم استغلاله بكفاءة لتحقيق عوائد إضافية. وبالربط مع مؤشرات أخرى، فإن هذه النتائج

تؤكد ضرورة متابعة إدارة الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة لضمان التوازن بين السيولة والتشغيل الأمثل للموارد، وهو ما يعكس بدوره كفاءة الإدارة المالية للمصارف ويؤثر بشكل مباشر في استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة الالتزامات في الأمد القصير. والشكل التالي يوضح المصارف الأعلى نسبة تداول خلال مدة البحث.



شكل (1): المصارف الأعلى نسبة تداول للفترة من (2016-2023)

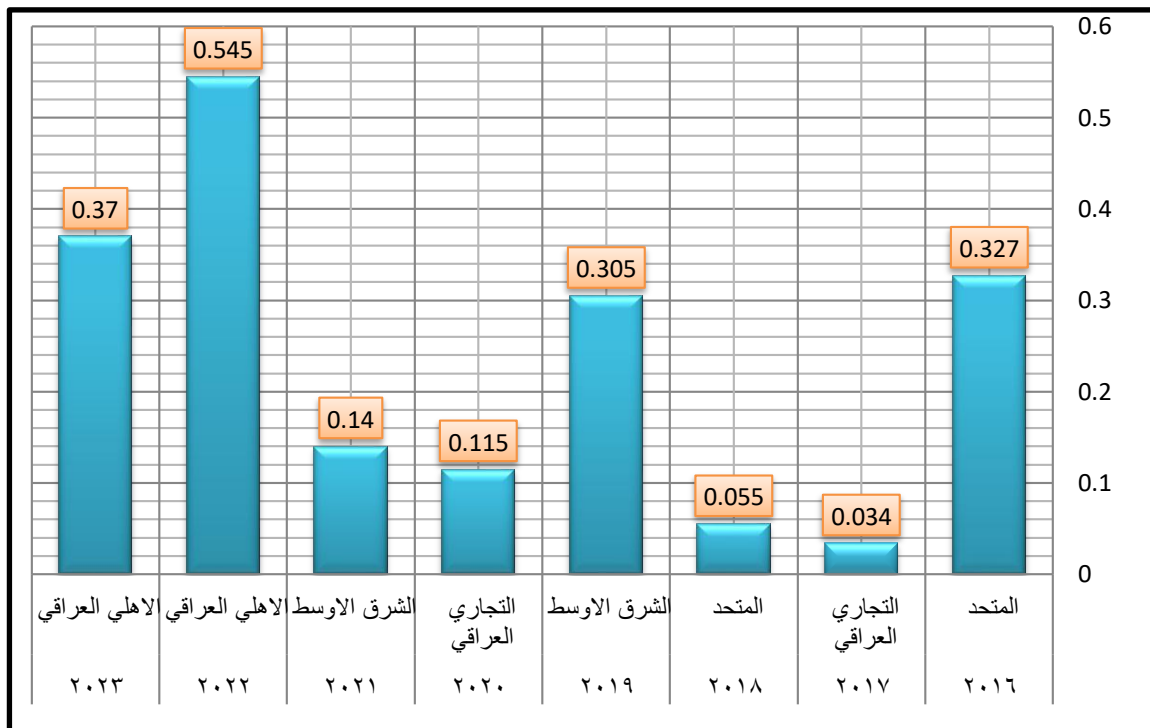
2. الربحية: ويمكن توضيح مستوى الربحية من خلال قياس نسبة العائد على حق الملكية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية الممتدة (2016-2023) وكانت النتائج كما في الجدول.

جدول (5): العائد على حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث

المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	max	min	average	SD
التجاري العراقي	0.027	0.034	0.038	0.024	0.115	0.041	0.036	0.047	0.115	0.024	0.05	0.04
مصرف بغداد	0.072	0.022	0.016	0.027	0.073	0.097	0.152	0.32	0.32	0.016	0.11	0.12
الشرق الاوسط	0.045	0.016	0.008	0.305	0.005	0.14	0.055	0.031	0.305	0.005	0.09	0.12
الاستثمار العراقي	0.035	0.014	0.001	0.066	0.018	0.035	0.026	0.104	0.104	0.001	0.04	0.04
الاهلي العراقي	0.082	0.01	0.031	0.036	0.065	0.083	0.545	0.37	0.545	0.01	0.18	0.23
بابل	0.028	0.013	0.014	0.005	0.054	0.018	0.013	0.002	0.054	0.002	0.02	0.02
الخليج التجاري	0.018	0.013	0.002	0.013	0.005	0.017	0.017	0.017	0.018	0.002	0.01	0.01
الموصل	0.013	0.018	0.01	0.013	0.005	0.014	0.02	0.019	0.02	0.005	0.01	0.01
المتحد	0.327	0.011	0.055	0.007	0.001	0.006	0.02	0.031	0.327	0.001	0.08	0.11
الائتمان العراقي	0.016	0.021	0.018	0.017	0.012	0.017	0.036	0.061	0.061	0.012	0.03	0.02

اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير المصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (2016-2023).

تحليل النتائج: تشير نتائج جدول العائد على حقوق المساهمين (ROE) لعينة المصارف العراقية خلال الفترة 2016-2023 إلى وجود تباين ملحوظ في أداء المصارف من حيث تحقيق العائد على حقوق المساهمين. فقد أظهرت بعض المصارف ارتفاعات استثنائية في بعض السنوات، مثل مصرف الشرق الأوسط في عام 2017 ومصرف بغداد في عام، ما أدى إلى ارتفاع المتوسط العام والانحراف المعياري في تلك السنوات بشكل واضح، مما يعكس وجود أرباح غير متكررة أو أحداث استثنائية أثرت بشكل كبير على نتائج هذه المصارف. في المقابل، حافظت بعض المصارف الأخرى على مستويات منخفضة ومستقرة من العائد، الأمر الذي يشير إلى وجود اختلافات جوهرية في استراتيجيات الإدارة ومستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه المصارف. كما إن المتوسطات المنخفضة في أغلب السنوات توضح أن القطاع المصرفي العراقي يواجه تحديات تتعلق ببيئة العمل والظروف الاقتصادية، وهو ما انعكس على قدرة معظم المصارف في تحقيق عوائد مجزية على حقوق الملكية. وبشكل عام، فإن التباين الكبير في النتائج بين المصارف يؤكد على أهمية تبني سياسات إدارة مخاطر فعالة، وتحسين كفاءة العمليات المصرفية، فضلاً عن ضرورة تعزيز البيئة التنظيمية والرقابية لدعم استقرار وربحية القطاع المصرفي في العراق. والشكل الآتي يوضح المصارف الأعلى عائد على حق الملكية خلال مدة البحث.



شكل (2): المصارف الأعلى نسبة عائد على حقوق المساهمين عبر سنوات البحث.

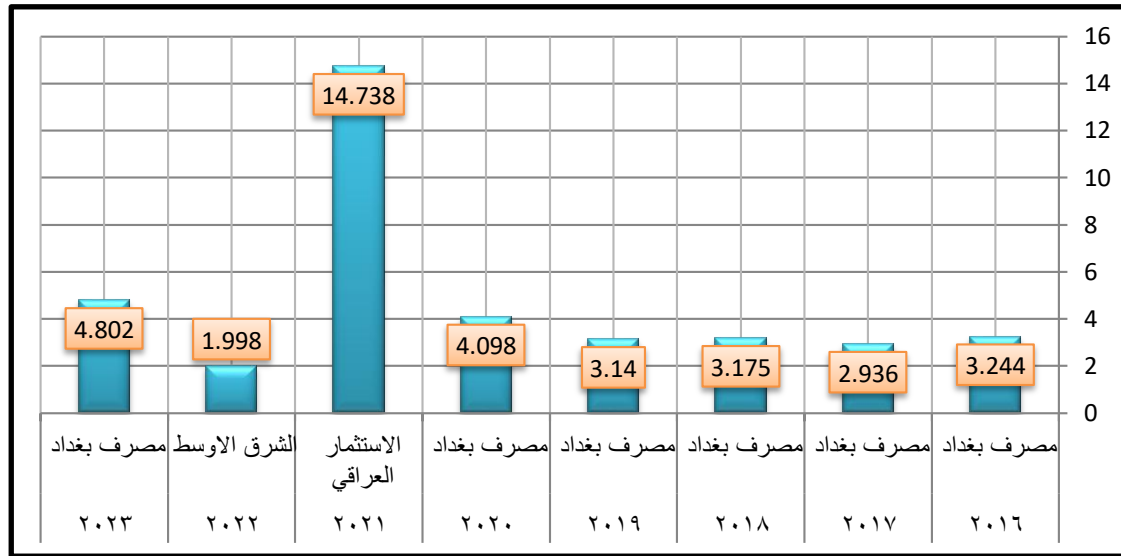
3. **الرافعة المالية:** يمكن توضيح مستوى الرافعة المالية من خلال قياس الديون على حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية الممتدة (2016-2023) من خلال النتائج المدرجة في الجدول الآتي:

جدول (5): نسبة الديون الى حقوق المساهمين للمصارف عينة البحث

S.D	Average	min	max	السنوات								المصرف
				2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	
0.158	0.636	0.503	1.005	0.531	0.621	0.629	1.005	0.654	0.563	0.578	0.503	التجاري العراقي
1.76	2.675	0.004	4.802	4.802	0.004	0.004	4.098	3.140	3.175	2.936	3.244	مصرف بغداد
0.296	1.634	1.202	2.044	1.202	1.998	1.416	1.601	1.649	2.044	1.771	1.390	الشرق الاوسط
4.769	2.970	0.994	14.738	2.022	1.646	14.73	1.154	1.033	1.144	1.027	0.994	الاستثمار العراقي
1.498	1.421	0.019	4.766	0.019	0.041	4.766	1.909	1.466	1.039	1.114	1.011	الاهلي العراقي
0.214	0.542	0.223	0.804	0.696	0.674	0.694	0.804	0.565	0.379	0.223	0.299	بابل
0.412	0.778	0.001	1.524	0.781	0.792	0.769	0.663	0.816	0.001	0.880	1.524	الخليج التجاري
0.683	1.014	0.474	1.871	1.797	1.871	1.847	0.474	0.528	0.542	0.513	0.544	الموصل
0.469	0.821	0.001	1.707	0.724	0.959	1.707	0.001	0.991	0.697	0.746	0.745	المتحد
0.149	0.634	0.358	0.795	0.769	0.358	0.616	0.795	0.759	0.588	0.511	0.673	الائتمان العراقي

اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير المصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (2016-2023).

تحليل النتائج: يتضح من الجدول رقم (5) أن أعلى متوسط نسبة ديون إلى حقوق المساهمين سُجِّل لدى مصرف الاستثمار العراقي بمتوسط (2.97) وانحراف معياري مرتفع جداً بلغ (4.77)، ما يدل على تذبذب شديد في هيكل التمويل ووجود قفزات كبيرة في اعتماد المصرف على التمويل بالديون مقابل حقوق المساهمين خلال بعض السنوات (بلغت أقصاها 14.738 في عام 2021). تليه مصرف بغداد بمتوسط (2.68) وانحراف معياري (1.76) ما يعكس أيضاً اعتماداً مرتفعاً نسبياً على الديون مع تفاوت ملحوظ بين السنوات، بينما جاءت أدنى نسبة متوسطة لدى مصرف بابل بمتوسط (0.54) وانحراف معياري منخفض (0.21)، مما يدل على سياسة محافظة تعتمد بدرجة أكبر على التمويل الذاتي. وعند النظر إلى القيم القصوى والدنيا السنوية، يظهر أن أعلى نسبة ديون إلى حقوق ملكية سُجِّلَت في 2021 لدى الاستثمار العراقي (14.738)، بينما كانت أدنى قيمة مسجلة (0.001) لدى مصرف الخليج التجاري والمتحد في بعض السنوات، ما يعكس شبه غياب الاعتماد على التمويل بالديون مقارنةً بحقوق المساهمين أو ارتفاع مستوى رأس المال الذاتي بشكل كبير في هيكل التمويل. والشكل الآتي يوضح المصارف الأعلى نسبة ديون على حق المساهمين..



شكل (3): المصارف الاعلى نسبة ديون الى حقوق المساهمين

4. **الحيازات** يمكن توضيح مستوى الحيازات النقدية للمصارف عينة البحث المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للسلسلة الزمنية الممتدة (2016-2023) من خلال النتائج المدرجة في الجدول.

جدول (6): نسبة الحيازات النقدية للمصارف عينة البحث

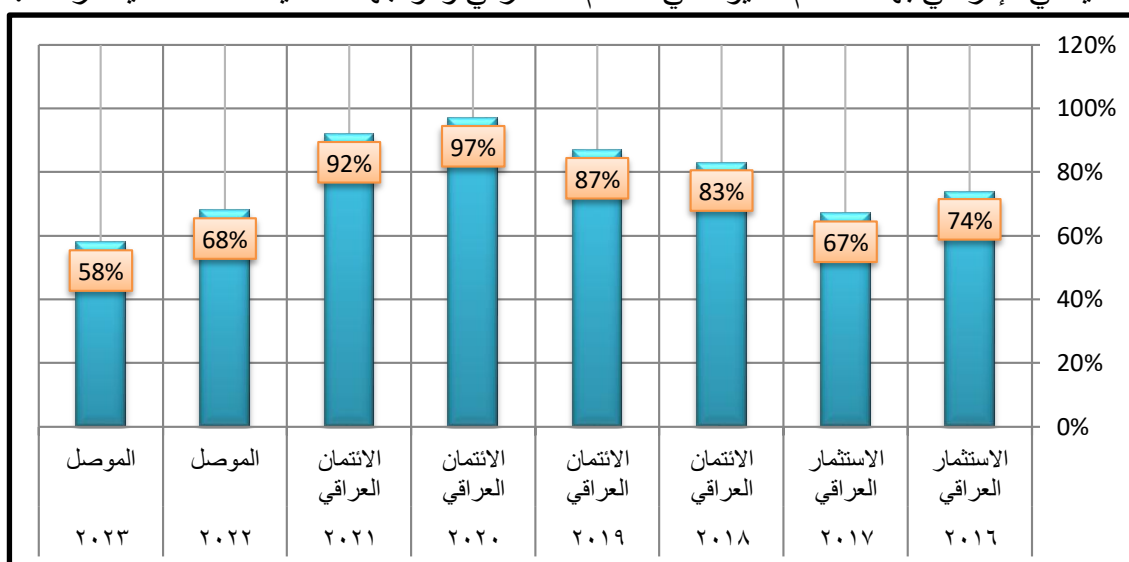
المصرف	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
التجاري العراقي	24%	22%	31%	49%	61%	30%	24%	2%
بغداد	45%	49%	55%	47%	62%	54%	36%	57%
الشرق الاوسط	51%	56%	57%	48%	49%	53%	45%	38%
الاستثمار العراقي	74%	67%	58%	57%	69%	50%	39%	49%
الاهلي العراقي	61%	66%	72%	54%	42%	23%	32%	38%
بابل	24%	13%	7%	2%	5%	1%	1%	1%
الخليج التجاري	38%	37%	38%	41%	41%	45%	45%	41%
الموصل	40%	41%	46%	40%	44%	71%	68%	51%
المتحد	10%	11%	2%	1%	3%	6%	6%	14%
الائتمان العراقي	16%	34%	83%	87%	97%	92%	28%	58%
max	74%	67%	83%	87%	97%	92%	68%	58%
min	10%	11%	2%	1%	3%	1%	1%	1%
Average	38	40	45	43	47	42	33	35
S.D	0.20	0.20	0.26	0.25	0.28	0.28	0.19	0.22

اعداد الباحث اعتماداً على بيانات وتقارير المصارف التجارية المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية (2016-2023).

تحليل النتائج: تشير بيانات نسبة الحيازات النقدية للمصارف العراقية خلال الفترة 2016-2023 إلى تفاوت كبير في مستويات السيولة المحتفظ بها بين المصارف المختلفة، إذ تتراوح النسب بين 1% كحد أدنى (مصرف بابل وبعض السنوات الأخرى) و 97% كحد أقصى (مصرف الائتمان

العراقي في 2020). يظهر أن بعض المصارف مثل الاستثمار العراقي، بغداد، والائتمان العراقي تحافظ على نسب مرتفعة من الحيازات النقدية، مما يعكس توجهًا نحو الاحتفاظ بسيولة عالية قد تكون استجابة لظروف اقتصادية غير مستقرة أو متطلبات تنظيمية للبنك المركزي العراقي. في المقابل، مصارف مثل بابل والمتحد تظهر نسبًا منخفضة ومستقرة نسبيًا مما قد يشير إلى استراتيجيات مختلفة في إدارة السيولة أو تركيز أكبر على القروض والاستثمارات.

بشكل عام تعكس هذه النسب حرص المصارف على تحقيق توازن بين السيولة والربحية، إذ إن ارتفاع نسبة الحيازات النقدية يعزز قدرة المصرف على مواجهة الالتزامات الفورية لكنه قد يقلل من العائد على الأصول، بينما النسب المنخفضة قد تعكس توجهًا نحو استثمار أكبر في أصول ذات عائد أعلى مع مخاطر سيولة أكبر. كما إن سياسة البنك المركزي العراقي المتعلقة بالاحتياطي الإلزامي والسيولة تؤثر بشكل مباشر على هذه النسب، إذ شهدت السنوات الأخيرة تعديلات في نسب الاحتياطي الإلزامي بهدف دعم السيولة في النظام المصرفي ومواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة.



شكل (4): المصارف الأعلى نسبة حيازات نقدية

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تباين السيولة يعكس تفاوت استراتيجيات إدارة الأصول والخصوم: الاختلاف الكبير في نسب التداول بين المصارف، خاصة القيم الشاذة مثل 24.80 لمصرف الموصل، يشير إلى وجود ممارسات إدارية غير متجانسة، إذ قد تعتمد بعض المصارف على سيولة فائضة غير مستثمرة بشكل فعال، مما يعكس ضعفاً في استغلال الموارد المالية، في حين تعاني أخرى من ضغوط سيولة حادة تهدد استقرارها المالي.

2. الربحية غير المستقرة تدل على هشاشة في نموذج الأعمال: التقلبات الحادة في العائد على حقوق الملكية، مع وجود أرباح استثنائية غير متكررة، تعكس بيئة تشغيلية غير مستقرة، وربما ضعف في التنويع أو الاعتماد على مصادر دخل محدودة. هذا يشير إلى ضرورة إعادة تقييم نماذج الأعمال والتركيز على استدامة الربحية بدلاً من تحقيق أرباح موسمية أو عرضية.

3. الرافعة المالية العالية لمصرف بغداد تعكس مخاطر تمويلية متزايدة: اعتماد مصرف بغداد على الرفع المالي بشكل كبير يعزز العائدات لكنه يزيد من المخاطر المالية، خاصة في بيئة اقتصادية متقلبة مثل العراق. هذا يشير إلى ضرورة تبني سياسات تمويل متوازنة تقلل من مخاطر الإفراط في الاقتراض، مع تعزيز رأس المال الذاتي.
 4. اختلاف مستويات الحيازات النقدية يعكس استجابة متباينة للظروف الاقتصادية والتنظيمية: المصارف التي تحتفظ بسيولة نقدية مرتفعة قد تكون تتبع سياسة تحفظية استجابة لعدم الاستقرار الاقتصادي أو متطلبات البنك المركزي، في حين أن المصارف ذات الحيازات المنخفضة قد تكون أكثر تعرضاً لمخاطر السيولة، مما يستدعي تقييم دقيق لاستراتيجيات إدارة السيولة.
 5. البيئة الاقتصادية والتنظيمية تلعب دوراً محورياً في تحديد أداء المصارف التحديات الاقتصادية، مثل التضخم وتقلبات أسعار الصرف، إلى جانب متطلبات الاحتياطي الإلزامي المتغيرة، تؤثر بشكل مباشر على مؤشرات المرونة المالية، مما يستدعي استراتيجيات مرنة وقابلة للتكيف مع هذه.
- ثانياً. التوصيات:**

1. تبني إطار شامل لإدارة السيولة يدمج التنبؤات الاقتصادية: يجب على المصارف تطوير نظم متقدمة لإدارة السيولة تعتمد على تحليل السيناريوهات الاقتصادية المختلفة، مع التركيز على تحسين استغلال الأصول المتداولة وتقليل الفوائض النقدية غير المنتجة
2. إعادة هيكلة نماذج الربحية لتعزيز الاستدامة: يتعين على المصارف تنويع مصادر الدخل، مثل تطوير خدمات مصرفية رقمية أو منتجات تمويلية جديدة، والابتعاد عن الاعتماد على أرباح استثنائية، مع تعزيز الرقابة على جودة الأصول.
3. ضبط الرافعة المالية ضمن حدود مخاطر محسوبة: ضرورة وضع حدود صارمة لمستويات الرفع المالي، مع تعزيز رأس المال الذاتي، واستخدام أدوات إدارة المخاطر المالية مثل التحوط والضمانات لتقليل التعرض للمخاطر المرتبطة بالديون.
4. تعزيز الشفافية والحوكمة: تحسين ممارسات الإفصاح المالي والحوكمة لتعزيز ثقة المستثمرين والجهات التنظيمية مما يساهم في تحسين قدرة المصارف على جذب رؤوس الأموال وتوسيع في الاستثمارات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. حداد، فايز سليم، (2010) " الإدارة المالية " الطبعة الثالثة، المملكة الاردنية الهاشمية، دار الحامد للنشر والتوزيع.
2. الطائي، يوسف حليم سلطان، الجبوري، حيدر جاسم عبيد (2017) " المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي، دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة " مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد (7) المجلد (4).
3. عبد الحر، حسين علي، الاسدي، عبد الحسين جاسم، حسين، سحر عباس (2023) " المرونة المالية وتأثيرها في الاستقرار المصرفي دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2021-2012)، مجلة الغري للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (3) المجلد (20).

4. الموسوي، حيدر يونس، الخفاجي، ايات حسين (2018) " قياس علاقة الاثر والارتباط بين متغيرات المرونة المالية وتأثيرها على المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية " مجلة اهل البيت، العدد (32).
5. الموسوي، حيدر يونس، الخفاجي، ايات حسين (2018) " قياس علاقة الاثر والارتباط بين متغيرات المرونة المالية وتأثيرها على المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية " مجلة اهل البيت، العدد (32).
6. الموسوي، حيدر يونس، الخفاجي، ايات حسين (2018) " قياس علاقة الاثر والارتباط بين متغيرات المرونة المالية وتأثيرها على المخاطر المصرفية، دراسة مقارنة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية والاماراتية " مجلة اهل البيت، العدد (32).
7. النعيمي، زهراء احمد، الحوري، ماهر مناع عبيد، (2022) " اثر المرونة المالية في الربحية دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة (2015-2020) مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العدد (12) المجلد (2).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Al-Slehat, Abdel Fattah, Z. (2019). The Impact of the Financial Flexibility on the Performance: An Empirical Study on a Sample of Jordanian Services Sector Firms in Period (2010-2017). International Journal of Business and Management, 14(6). <https://doi.org/10.5539/ijbm.v14n6p1>.
2. Booth, L., Wang, M., & Zhou, J. (2019). Import competition and financial flexibility: Evidence from corporate payout policy. International Review of Economics & Finance. doi:10.1016/j.iref.2019.05.001.
3. Cai, Y., & Wu, Y. (2020, October). The influence of financial flexibility on enterprise's profitability in the future. In 1st Africa-Asia Dialogue Network (AADN) International Conference (AADNIC 2019) (pp. 20-25). Atlantis Press
4. Dasgupta, Sudipto and Li, Erica X. N. and Wu, Siyuan (2023), Inferring Financial Flexibility: Do Actions Speak Louder than Words?. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=4482620>.
5. Dawood, T. J., & Shili, F. Z. (2023). Financial Flexibility And Its Impact On Achieving Financial Recovery, Study For A Sample Of Iraqi Commercial Banks. Revista iberoamericana de psicología del ejercicio y el deporte, 18(4), 409-411.
6. Gu, Y., Zhou, Q., & Ho, K. C. (2020). Financial flexibility and managerial short-termism. Annals of Economics and Finance, 21(1), 189-208.
7. Huang, W., & Mazouz, K. (2018). Excess cash, trading continuity, and liquidity risk. The European Journal of Finance, 24(1), 1-24. <https://doi.org/10.1080/1351847X.2016.1151015>
8. Liao, L., Luo, L., & Tang, Q. (2019). Gender diversity, board independence, environmental committee, and greenhouse gas disclosure. The British Accounting Review, 46(4), 409-424. <https://doi.org/10.1016/j.bar.2014.01.002>
9. Ongore, V. O., & Kusa, G. B. (2013). Determinants of Financial Performance of Commercial Banks in Kenya. International Journal of Economics and Financial Issues, 3(1), 237-252. Retrieved from

<https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/334>

10. Rahimi, K., & Mosavi, A. (2016). Value of financial flexibility and firm's financial policies: Empirical evidence from the firms listed in Tehran Stock Exchange. *International Journal of Economics and Finance*, 8(4), 207-215
11. Rapp, M. S., Schmid, T., & Urban, D. (2014). The value of financial flexibility and corporate financial policy. *Journal of Corporate Finance*, 29.
<https://doi.org/10.1016/j.jcorpfin.2014.08.004>
12. Yanti, Y., Sastra, E., & Kurniawan, T. B. (2022, May). The Impact of Financial Flexibility and Business Risk on Capital Structure with Firm Size as a Moderating Variable. In *Tenth International Conference on Entrepreneurship and Business Management 2021 (ICEBM 2021)* (pp. 314-322). Atlantis Press.
13. Zamfir, M., Manea, M. D., & Ionescu, L. (2016). Return on investment–indicator for measuring the profitability of invested capital. *Valahian Journal of Economic Studies*, 7(2), 79-86.
14. Zhang, H., Zhang, Z., & Steklova, E. (2020). Do companies need financial flexibility for sustainable development?. *Sustainability*, 12(5), 1811.
<https://doi.org/10.3390/su12051811>